



الفصل السابع

التربية والتعليم في الأردن

الديمقراطية المدرسية

محتويات الفصل

أولاً: التربية والتعليم في الأردن بين متطلبات المرحلة وتحدياتها

الديمقراطية المدرسية

أولاً: التربية والتعليم في الاردن بين متطلبات المرحلة وتحدياتها

ترتبط العملية التربوية في اي دولة ارتباطا عضويا بالسياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي توجد فيه وتتحرك من خلاله ولهذا فان تقدم العملية التربوية ليس مسؤولية تلقى على عاتق المؤسسة التربوية وحدها، بل هو امر مرتبط بحركة شعب كامل يسعى الى تطوير ذاته.. والتحدي المطروح هو ضرورة الاتق التربية ضحية للواقع المرضي المتخلف بل تكون احد اهم وسائل المجتمع في تحقيق ما يصبو اليه من التطور.

ان الوظيفة الاساسية للتعليم في اي مجتمع ليست اعادة انتاج الازواض الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة وانما تجديد هذه الازواض بصورة تحقق مزيدا من العدالة بين ابناء الفئات المختلفة في المجتمع. وتحقيقا لهذه الغاية فان التعليم مطالب بان ينمي في المتعلمين وعيهم بذواتهم، وعيهم بالتناقضات السائدة في المجتمع في كل جوانب حياته وانشطته، والسبيل لتنمية هذا الوعي هو ان تتجه فلسفة التعليم الى تأكيد حرية المتعلمين. واحترام ذواتهم وتنمية قدراتهم الفكرية، فالعلم عقيم ما لم يتحول الى سلوك عملي، والمدرسة لم تعد مظهرا اجتماعيا كما ان الدرجات العلمية لم تعد وساما يعلقه المواطن على صدره فمحصلة التعليم في النهاية هي تحول المعارف التي اكتسبها الطالب لتوجيهه نحو معرفة الصحيح وعمل الصحيح دون وصاية من احد.

وحتى يتحقق ذلك النموذج لا بد ان تتضمن مناهج التعليم خلاصة معارفنا لتفسير المظاهر الطبيعية والاجتماعية في صورتها الكلية وليست كحقائق مجزأة ومعلومات مفتتة، كما لا بد من تصحيح الاعتقاد الخاطيء بان وظيفة التعليم هي

تخريج حملة شهادات لشغل الوظائف الشاغرة، والحذر من المنهج الذي يندس في مناهج التربية والذي يعلم الطاعة المطلقة لمعايير الجماعة، ويخلق روح الابداع فتصبح المدرسة اداة لانتاج الامر الواقع بكل سلبياته بدلا من ان تكون اداة للاصلاح والتغيير الاجتماعي الواعي والمقصود وتطوير الملكات النقدية والتفكير المستقل والقدرة على المناقشة المبنية على المنهجية العلمية والقدرة على التعامل مع التعددية في الآراء والافكار والادراك ان المعرفة التي تحويها صفحات الكتب المقررة ليست نهائية او مطلقة وانها بذاتها لا معنى لها، وانما تكتسب معناها حين يتفاعل معها فكر المتعلم، ويضمها الى رصيد المعرفة الوظيفي في حياته لتحويل عملية التعلم من حشو للمعلومات الى التساؤل عنها ونقدها وتقييمها.

ان التحدي المطروح هو كيف نجعل التربية والتعليم قوة حركية تبعث الحياة في الواقع الحالي وتساعد على ارساء دعائم الديمقراطية المنشودة، وتجعل منها قيما وسلوكا ونهج حياة.

ان الاشكالية البارزة على الساحة الوطنية الاردنية في هذه المرحلة هي التناقض بين التزامات الفرد نحو قبيلته او حزبه او معارفه وبين الالتزامات التي تفرضها عليه روح المؤسسة ودولة القانون، بالاضافة الى الاهتزازات العنيفة التي تتعرض لها منظومة القيم الحضارية والاجتماعية والتي من اهم اعراضها، اسلوب اللامبالاة، والتمركز حول الذات، والانانية المفرطة، مما يعني تراجعاً في رسالة التربية وضعفا في النظام التربوي.

لقد سار الاردن وبتوجيهات ملكية واضحة وقاطعة على درب الاصلاح التربوي وبين الدستور الاردني حقوق الافراد وواجباتهم ولكن الاهم ان يترجم ما في التشريعات الى واقع وان تصبح التربية والتعليم اداة للديمقراطية، ومن

الديمقراطية وسيلة للتربية لغرس القيم الديمقراطية في عقول الناشئة وتمثلها في سلوكهم فالديمقراطية والتربية وجهان لعملة واحدة.

ان متطلبات المرحلة الحالية من حياة الاردن تتطلب اخراج التعليم من الاهتمام بالكم الى التركيز على النوع، وهذا يستوجب احداث تغيير شامل في المنهجية ببعث التعليم عن التلقين وينتقل الى العقل المدرب الذي يستعمل المعلومات من اجل الوصول الى نتائج فيوازن ويحلل ويستنتج.

لقد كثر الحديث عند اصحاب القرار عندنا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية دون الاهتمام بالتنمية العقلية والتي تعد الاساس الحقيقي لكل اشكال التنمية الاخرى ومظاهرها، ولذلك اخفقت التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فلا يزال العقل غير مسموح له بالنمو والتطور وبقي حبيس اطر لا يتعدها مما جعل من المواطن مجرد متلق سلبي يأخذ ما يسمع دون مناقشة او تحليل.

ومن اجل تجاوز هذا المأزق الحضاري فان دور المعلم يجب ان يتغير بحيث يصبح دورا توجيهيا، يتخذ من التعليم الذاتي قاعدة انطلاق، وبذا يزداد دور المكتبة والتقارير العلمي، والمختبر، والمشغل، والاذاعة المدرسية، والصحافة المدرسية، فالهدف هو بناء العقل العلمي باكتساب الطلبة لمهارات التفكير والاستقصاء والاستنباط، كمهارات حياة وعلى الفرد اكتسابها في سن مبكرة.

وقد اولت خطة التطوير التربوي اهتماما كبيرا لتعليم التفكير واصبحت المواد التدريسية تتضمن أنشطة وفعاليات موجهة نحو تعليم التفكير الناقد، ويتم تدريب المعلمين عليها، وبخاصة عند تطبيق المناهج والكتب الجديدة، ويتولى المشرفون التربويون هذه العملية كما يخضع هؤلاء المشرفون لعدد من الدورات قبل قيامهم بتدريب المعلمين، ويقومون بزيارات ميدانية صفية للتأكد من توظيف

المعلمين لهذه المهارات في غرفة الصف، ومع ذلك لا يزال موضوع تعليم مهارات التفكير في مدارسنا في مراحله الاولى.

ان المطلوب هو ايجاد وعي لدى المتعلم عن ذاته وواقعه، وبالتالي انخراطه في خدمة مجتمعه والتعامل مع قضاياها، ومن الوسائل التي تساعد على ذلك القراءات الفردية والجماعية التي يقوم بها الطلبة، والزيارات واللقاءات الميدانية، واستضافة المحاضرين، والمعسكرات الكشفية والارشادية، والمؤتمرات الطلابية، ومعسكرات العمل التي تغرس قيم الانتماء والمواطنة والشعور بالمسؤولية، وذلك من خلال الاحتكام المباشر مع الوسط الاجتماعي الذي يعيشون فيه، مما يبصرهم بمشكلاتهم، ويحفزهم على المشاركة في ايجاد الحلول العملية لها معتمدين على انفسهم ومبادراتهم الشخصية.

وهذا يعني اننا بحاجة الى جعل التعليم النظامي بكل صورة مرحلة لتزويد الافراد بالقدرات اللازمة للتعلم الذاتي مدى الحياة، كما لا بد من ان يكون التقويم عملية مستمرة ملازمة للتعليم، بحيث لا يكون تقدير الطالب مبني على الامتحانات فقط، بل يتم في ضوء متابعة نمو عقليته طوال العام، ومدى قدرته على المشاركة الصفية والمبادرة الفردية في خدمة مدرسته ومجتمعه المحلي.

ومع ايماننا الكامل بضرورة فتح كل الابواب كما تتطلب الديمقراطية وزيادة مساحة المشاركة، الا اننا قد نجد انفسنا امام تحد يهدد هويتنا الوطنية والقومية وقد تنقلب الديمقراطية - اذا ما اسيء فهمها وممارستها - الى حالة من التصدع الاجتماعي تهدد تجربتنا الوليدة. وهنا لا بد من تكثيف التنسيق بين المدرسة والبيت واشراك اولياء الامور في حل المشكلات ومتابعة المستجدات في هذا الميدان، من خلال آليات عمل جديدة، كأن تكون هناك مجالس استشارية للمدارس تختار من المجتمع المحلي على اسس علمية تأخذ بعين الاعتبار

استقطاب افضل الكفاءات الاجتماعية لتكون شريكا حقيقيا للمدرسة في التخطيط والتصدي للمشكلات، والمساعدة في ايجاد الحلول البديلة وتقديم المقترحات المطورة لآليات العمل، كما لا بد من التنسيق بين جميع المؤسسات التي تعنى بالاجيال وتربيتها، وتطوير استراتيجيتها للتوجيه الوطني، لتكون منبرا يتم من خلاله حوار الدولة مع الاجيال، ولا بأس من تحديد ساعة للحوار اسبوعيا يقوم خلالها اساتذة مدربون ومشرفون متخصصون لهذا الغرض ويجب التوسع في هذا الحوار بحيث يغطي جوانب هامة تتعلق بالنظام السياسي في الاردن وسياسات الاردن ومواقفه حيال شتى القضايا والتحديات الداخلية والخارجية، وهكذا يمكن ايجاد نهج جديد يخلق ثقافة خاصة في التعامل. لها اصولها ولغتها المميزة، ومع مرور الايام يتجذر هذا النهج في انفس الطلبة ويمارسونه بشكل تلقائي، كأحد مقومات شخصيتهم الوطنية الاجتماعية الجديدة التي تقتضيها التحولات الديمقراطية.

واذا كان التعليم قد حقق توسعا كميا خلال السنوات الماضية الا ان هذا الكم لم يستطع تخريج كل القيادات الكفوة التي يحتاج اليها الوطن، فالمجتمع الديمقراطي الحقيقي هو مجتمع قادة فكر، واصحاب رأي، واناس لهم رؤى وبرامج ويتمتعون بقدرات اصلاحية ابداعية، ذلك ان خيارنا ان نكون ديمقراطيين هو خيارنا ان نكون اصحاب عطاء، فالديمقراطية ليست حالة ترفيحية لمجموعة من الكسالى، ولكنها حالة انصهار الذات في موقد القيم الرفيعة والانتماء الوطني الحضاري الانساني الملتزم.

وتتطلب مرحلة التحول الديمقراطي اعداد المعلمين في ضوء حاجات المستقبل ومتطلباته، بحيث ينصب هذا الاعداد على تزويد المعلمين بالقدرات والمهارات التي تجعل منهم منظمين للعملية التعليمية وليس وسيلة نقل معلومات ليس الا، وهذا يعني تطويرا حقيقيا لآليات اختيار المعلمين لتصبح اكثر شمولية،

فمن غير المعقول ان يكون المؤهل العلمي وحده الشرط الوحيد لمزاولة مهنة التعليم، والتي يجب ايجاد الحوافز والامكانيات لها، بحيث تصبح مهنة يسعى اليها، فالمعلم الكفء المتفرغ لمهنته المعترف بها هو حجر الزاوية في البناء التعليمي، ودون ذلك تبقى الخطط والبرامج اقرب الى الحلم منها الى الواقع، كما لا بد من وضع خطط وطنية طويلة الاجل للسياسات التعليمية، تترجم الى خطط زمنية على مراحل مدروسة، بدلا من المشروعات الآلية والقصيرة التي تحكمها ضغوط طارئة.

ان التحدي الحقيقي الماثل امامنا يتمثل في كيفية بناء نموذج لمجتمع ديمقراطي يتجاوز كل انواع السلبيات الاجتماعية والسياسية، ويصبح فيه عقل المواطن موجهها نحو الوطن والدولة ليعظم الانجاز، ويخدم الابداع، ويحترم الرأي الآخر ويتنازل عن فرديته ويقدم العام على الخاص، ويحتكم للعقل.